توترات أميركا والصين تهوي بالنفط و«كورونا» يضغط على الأسواق

انخفضت أسعار النفط، أمس الاثنين، مع تزايد حالات الإصابة بفيروس كورونا، فيما دفع تزايد التوتر بين الولايات المتحدة والصين المستثمرين في اتجاه أصول الملاذ الآمن.

ونزل خام برنت 0.43%، إلى 43.59 دولار للبرميل، بينما فقد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 0.39%، إلى 41.13 دولار.

ويعكس الهبوط في أسعار النفط التراجع في أسواق المال على نطاق أوسع في آسيا وسط مخاوف بشأن تصاعد التوتر بين أكبر اقتصادين في العالم، عقب إغلاق قنصليتين في هيوستون وتشنغدو. وفي الوقت ذاته تجاوزت حالات الإصابة بفيروس كورونا 16 مليونا.

ويظل برنت في سبيله لتسجيل رابع مكسب شهري في يوليو في حين يتجه الخام الأميركي للصعود للشهر الثالث على التوالي بفضل تخفيضات غير مسبوقة للإمدادات من منظمة أوبك وحلفائها دعمت الأسعار. كما يتراجع الإنتاج في الولايات المتحدة.

وتحسن الطلب على النفط إلى حد ما من التراجع الحاد في الربع الثاني، مما دعم الأسعار، ولكن ثمة تفاوتا على الطريق صوب التعافي مع العودة إلى وقف أنشطة اقتصادية في الولايات المتحدة وأجزاء أخرى في العالم مما يكبح الاستهلاك. وشجع تعافي أسعار النفط من المستويات المتدنية في وقت سابق من العام أكبر المنتجين في العالم على زيادة الإنتاج والصادرات من جديد.

وارتفع عدد الحفارات النفطية العاملة في الولايات المتحدة الأسبوع الماضي لأول مرة منذ مارس وأضاف المنتجون حفارا واحدا حسب بيانات بيكر هيوز في مؤشر على أن تراجع الإنتاج في الولايات المتحدة ربما بلغ القاع. ومن المقرر أن تزيد صادرات روسيا من الموانئ الغربية 36%، في أغسطس مقارنة مع يوليو تموز بحسب خطة تحميل أولية.

أما السعودية، أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم، فقد تصدرت قائمة موردي الخام للصين مجددا في يونيو بواقع 2.16 مليون برميل يوميا أو حوالي 17%، من واردات الصين القياسية في ذلك الشهر.

مستشار ترامب يتوقع نمواً بنسبة 20 بالمئة في الربعين الثالث والرابع

قدر المستشار الاقتصادي للبيت الأبيض أن النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة سيبلغ حوالي 20%، في الربعين الثالث والرابع، على الرغم من تباطؤ التعافي جراء تفشي وباء كوفيد-19.

قال لاري كودلو «لا أنكر أن بعض هذه الولايات، النقاط الساخنة (للوباء) خففت الانتعاش. لكن الصورة تبدو بشكل عام إيجابية للغاية»، مشيرا إلى أن الانتعاش بعد الركود العميق يتحقق. وأضاف «ما زلت أتوقع أن معدل النمو سيبلغ 20%، في الربعين الثالث والرابع».

ومن المقرر أن تنشر الإدارة الأميركية، الخميس، تقديراتها الأولية للناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من العام، والذي اتسم بإغلاق الاقتصاد في ذروة الأزمة الصحية في محاولة لاحتواء فيروس كورونا المستجد.

وقدر صندوق النقد الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي انكمش خلال هذه الفترة (أبريل – يونيو) بنسبة 37%، على أساس سنوي.

صناعة السيارات

وأقر كودلو بأن وتيرة الانتعاش قد تكون موضع جدل، لكنه لفت إلى أن المؤشرات الاقتصادية تظهر حدوث انتعاش، مشيرا بشكل خاص إلى قفزة كبيرة في مبيعات التجزئة في مايو ويونيو بالإضافة إلى الانتعاش القوي لقطاع صناعة السيارات.

وكان الاحتياطي الفيدرالي أظهر حذرا حتى الآن بشأن وتيرة الانتعاش للنصف الثاني من العام. وتوقع انكماشًا بنسبة 6.5%، بالنسبة لعام 2020.

ودخلت الولايات المتحدة في ركود خلال فبراير. ولتخفيف أثر الصدمة الاقتصادية الناتجة من الأزمة الصحية، أقر الكونغرس نهاية مارس خطة إنعاش هائلة بقيمة 2200 مليار دولار.

خطة دعم ثانية

وتشمل الخطة خصوصا توزيع مساعدات مالية على الأميركيين وتخصيص 349 مليارا للشركات الصغيرة والمتوسطة. وأقرت خطة دعم ثانية بقيمة تناهز 500 مليار دولار نهاية أبريل. ومنحت الحكومة مخصصات بطالة فردية بقيمة 600 دولار أسبوعيا، لكن هذا الإجراء ينتهي في 31 يوليو.

ويناقش الديمقراطيون والجمهوريون منذ أسابيع خطة دعم جديدة ستسمح خصوصا بتمديد منحة البطالة. وأشار وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشين الأحد على قناة فوكس نيوز إلى أنه من المزمع خفض قيمة المنحة.

وقال «ببساطة، لن يكون من العدل استعمال أموال دافعي الضرائب لمنح أموال للناس حتى يبقوا في المنزل، وقيمة هذه الأموال أعلى من دخلهم لو عملوا ووجدوا وظيفة».

خطة إنعاش جديدة

واقترحت إدارة ترمب منحة بـ70%، من قيمة آخر راتب تلقاه الفرد. ورغم الاختلافات، قال منوتشين إنه متفائل في ما يخص خطة الإنعاش الجديدة، وأشار إلى أن الجمهوريين في مجلس الشيوخ ينوون تقديم مشروع القانون.

وتخوض إدارة ترمب سباقا مع الوقت، إذ تجري الانتخابات الرئاسية بعد 100 يوم فقط. وشدّد وزير الخزانة على أن هدف الخطة مساعدة الشركات الأكثر هشاشة والعاطلين من العمل.

وعند سؤاله عن إمكان إقرار خفض جديد في الضرائب وتقليص تكاليف الضمان الاجتماعي، أوضح منوتشين أن «التحويل المباشر للأموال آلية أسرع لتقليص الضرائب عن الجميع مقارنة بخفض تكاليف الضمان الاجتماعي».

الذهب يقفز 40 دولاراً ويسجل مستوى قياسياً جديداً

قفزت أسعار الذهب بنحو 40 دولاراً خلال تعاملات أمس الإثنين، ليسجل مستوى قياسياً جديداً وسط جاذبية المعدن كملاذ آمن.

وتضغط التوترات الدبلوماسية المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين على معنويات المستثمرين وهو ما يأتي لصالح الذهب.

وينظر المستثمرون بعين الاهتمام أيضاً إلى المخاوف من أن تؤدي زيادة حالات الإصابة بـ«كوفيد19-» إلى تباطؤ وتيرة تعافي الاقتصاد العالمي الذي تضرر بشدة من تفشي الوباء.

ومن جانب آخر، قال رئيس موظفي البيت الأبيض «مارك ميدوز» للصحفيين إن مسؤولي إدارة ترامب والجمهوريين في مجلس الشيوخ توصلوا إلى «اتفاق مبدئي» بشأن مشروع قانون جديد للإغاثة من الفيروس، والذي من المرجح أن يتم تقديمه بعد اليوم ومن المتوقع أن يصل إلى حوالي تريليون دولار.

ويستفيد الذهب من تدابير التحفيز التي تتخذها الحكومات، حيث ينظر إليه كأداة تحوط ضد التضخم وانخفاض قيمة العملة. ومن المقرر صدور بيانات طلبيات السلع المعمرة في الولايات المتحدة وذلك في وقت لاحق.

ارتفع سعر العقود الآجلة لمعدن الذهب تسليم ديسمبر بنحو 2.1 بالمائة ليصل إلى 1965.70 دولار للأوقية رابحاً 40.50 دولار. وكان المعدن وصل إلى مستوى 1986.50 دولار للأوقية في وقت مبكر من التعاملات وهو أعلى مستوى يسجله الذهب في تاريخه.

وخلال نفس التوقيت، صعد سعر التسليم الفوري للمعدن بنسبة تزيد عن 1.9 بالمائة أو ما يعادل 36.75 دولار مسجلاً 1938.77 دولار للأوقية، متجاوزاً كذلك القمة القياسية المسجلة في سبتمبر عام 2011.

وفي تلك الأثناء، تراجع المؤشر الرئيسي للدولار والذي يتبع أداء الورقة الأمريكية مقابل 6 عملات رئيسية بنحو 0.4 بالمائة إلى 94.057.

الدولار يهوي وسط توقعات بتساهل أكبر للمركزي الأميركي إزاء التضخم

هوى الدولار، أمس الاثنين، فيما أبعد تعثر خطى التعافي الاقتصادي في الولايات المتحدة المستثمرين عن عملة الاحتياطي العالمية مع مراهنة أكبر على أن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) قد يشير لتحول آخر في توقعاته هذا الأسبوع.

ونزلت العملة الأميركية لأقل مستوى في أربعة أشهر أمام الين الياباني وأدنى مستوى في 22 شهرا أمام اليورو وأقل مستوى في خمسة أعوام أمام الفرنك السويسري، بينما سجل الذهب مستوى مرتفعا قياسيا.

ويجتمع مجلس الاحتياطي الاتحادي اليوم الثلاثاء وغداً الأربعاء بعدما أظهرت بيانات الأسبوع الماضي تعثر التعافي في سوق العمل في الولايات المتحدة. وفي حين لا يُنتظر صدور إعلانات مهمة، يتوقع محللون أن يشرع صانعو السياسات في التمهيد لتحرك آخر في سبتمبر أو الربع الأخير.

وقد يؤكد البنك المركزي الأميركي التلميحات التي صدرت في الآونة الأخيرة بشأن مزايا تحديد متوسط للتضخم المستهدف مما يتيح إبقاء أسعار الفائدة منخفضة لفترة أطول.

وارتفع اليورو 0.5% إلى 1.1725 دولار، وزاد الدولاران الأسترالي والنيوزيلندي بنفس الوتيرة، في حين سجل الجنيه الإسترليني والدولار السنغافوري ذروة أربعة أشهر ونصف الشهر.

وسجل الإسترليني 1.2842 دولار، واستقر الدولار الأسترالي عند 0.7134 أمام نظيره الأميركي والدولار النيوزيلندي عند 0.6675 دولار أميركي، منخفضا على نحو طفيف عن أعلى مستوياته منذ يناير.

«البيتكوين» تقفز فوق 10 آلاف دولار لأول مرة في شهرين

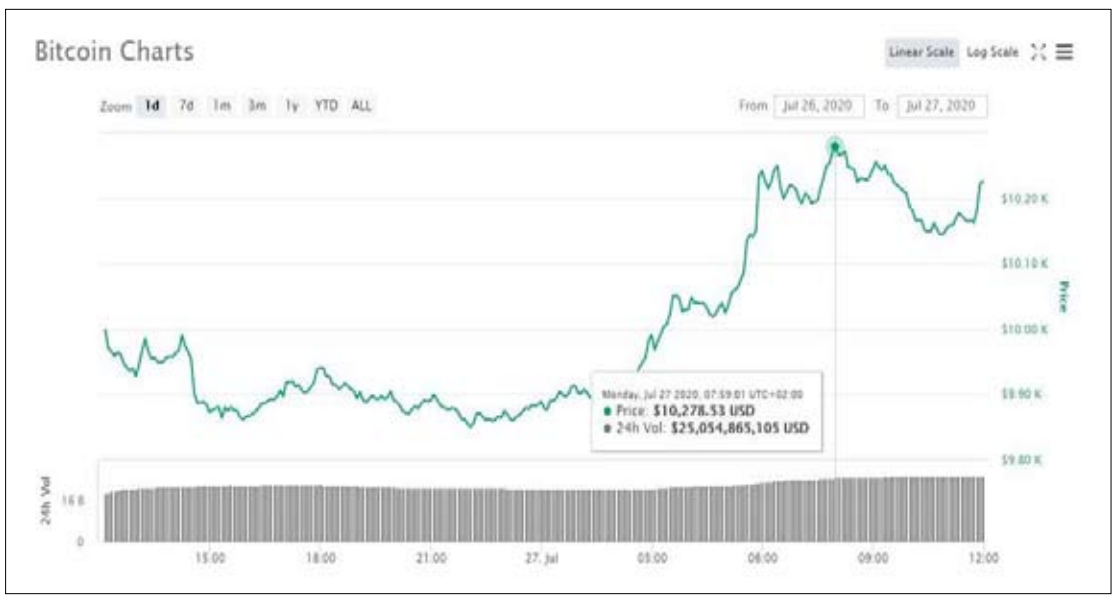

قفزت عملة البيتكوين أعلى مستوى 10 آلاف دولار خلال تعاملات اليوم الإثنين لأول مرة منذ أوائل شهر يونيو الماضي، بعد تحركات خافتة نسبياً في الأسعار مؤخراً.

ويأتي أداء العملة الافتراضية رقم واحد عالمياً، بالتزامن مع تحركات على نطاق أوسع داخل الأسواق العالمية، حيث صعد الذهب إلى أعلى مستوى في تاريخه.

في حين خيمت الخسائر على أسواق الأصول الخطرة مثل الأسهم وسط تزايد القلق بين صفوف المستثمرين على خلفية تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، بالإضافة للمخاوف المتعلقة بالفيروس.

وارتفعت عملة البيتكوين بنحو 3.8 بالمائة لتصل إلى 10221.8 دولار، بقيمة سوقية بلغت 188.53 مليار دولار.

وكسرت بذلك البيتكوين حاجز الـ10 آلاف دولار لأول مرة منذ تعاملات 3 يونيو الماضي، وفقاً لموقع «كوين ماركت كاب».

واتخذت العملة الأولى عالمياً من حيث القيمة السوقية منحنى هبوطي، لكنها نجحت في تحقيق مكاسب تقارب الـ11 بالمائة في غضون آخر 7 أيام. ويجدر الإشارة إلى أن البيتكوين كان يطلق عليها «الذهب الرقمي»، حيث يقول المدافعين عن هذا الرأي إنها قد تكون ملاذ آمن جيد.

وفي غضون ذلك، شهدت قائمة أكبر خمس عملات من حيث القيمة السوقية تقلبات، حيث ارتفعت عملة الإيثريوم بنحو 3.9 بالمائة في حين استقرت «تيثر» دون تغيير رغم أنها لا تزال العملة الأولى بالقائمة من حيث حجم المعاملات اليومية.

وفي الوقت نفسه، تراجعت عملة «الريبل» بأكثر من 0.1 بالمائة بينما ارتفعت عملة البيتكوين كاش بنحو 0.2 بالمائة. وفي تلك الأثناء، بلغت القيمة السوقية لكافة الأصول المشفرة 307.05 مليار دولار مقابل 301.81 مليار دولار المسجلة قبل 24 ساعة مضت.

موانئ دبي ستستحوذ على 60 بالمئة من «يونيكو لوجيستيكس» الكورية

قالت موانئ دبي العالمية في بيان أمس الاثنين إنها اتفقت على الاستحواذ على حصة نسبتها 60%، من يونيكو لوجيستيكس الكورية الجنوبية.

وأضافت شركة تشغيل الموانئ العالمية التي مقرها دبي أنه من المتوقع إغلاق الصفقة، الخاضعة لموافقة الجهات التنظيمية، في الربع الأخير من العام الجاري.

وتأتي هذه الخطوة ضمن استراتيجية جديدة لتوفير شبكة خدمات متكاملة تتصل بشكل مباشر بالعملاء النهائيين وأصحاب البضائع، وذلك في إطار سعي الشركة المستمر للتخلص من أوجه القصور في سلاسل التوريد والإسراع بوتيرة النمو التجاري.

وتأسست شركة «يونيكو»، التي يقع مقرها الرئيسي في كوريا الجنوبية، في عام 2002 على يد اتش. جي. بارك، وتتمتع الشركة بحضور عالمي واسع بفضل فروعها الخمسة وعشرين المنتشرة في 20 دولة، كما أنها تعد حاليًا من كبرى شركات كوريا الجنوبية المستقلة في فئة وكلاء مبيعات وتعبئة ونقل الحاويات إلى الموانئ («NVOCC»).

وقد أثبتت الشركة جدارتها في مجال النقل متعدد الوسائط، ولها حضور قوي في سوق النقل عبر السكك الحديدية بين منطقتي شرق ووسط آسيا وروسيا، وتحديدًا «سكك الحديد العابرة لمنطقة سيبيريا» و«سكك الحديد العابرة للصين»، وهما منطقتان تتمتعان بأهمية استراتيجية.

ويأتي هذا الاستحواذ في إطار الأهداف الاستراتيجية لشركة «موانئ دبي العالمية» لتكون أحد أكبر مزودي الحلول الذكية لسلاسل التوريد في العالم، ومن المتوقع أن تؤدي إلى تعزيز التعاون بين الشركتين في أوروبا ومنطقة آسيا والحيط الهادي، فضلًا عن زيادة القدرات اللوجستية لشركة «موانئ دبي العالمية». كما ستستفيد «موانئ دبي العالمية» من خبرات «يونيكو» في مجال شحن السيارات، خاصة أن هذا القطاع يلقى اهتمامًا استراتيجياً من جانب الشركة.

«المركزي الأوروبي»: اقتصاد منطقة اليورو لم يتجاوز خطر «كورونا»

قال فابيو بانيتا عضو مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي، إن الخطر الذي يهدد منطقة اليورو بسبب فيروس كورونا لم ينته بعد، مضيفاً أنه يتوقع ألا تكون هناك حاجة لإجراء أي تعديلات على برنامج البنك الضخم لشراء أصول.

ولمواجهة أسوأ انهيار اقتصادي تعيه الذاكرة، يشتري البنك دينا من خلال برنامج مشتريات طارئ للجائحة بقيمة 1.35 تريليون يورو (1.58 تريليون دولار) ويدفع للبنوك أموالاً لتقديم قروض من سيولتها فيما يحاول حماية اقتصاد التكتل من تداعيات فيروس كورونا.

وقال بانيتا في مقابلة وزعها البنك امس الاثنين: «من السابق لأوانه إعلان النصر»، مضيفا أن من المرجح أن تشهد منطقة اليورو انكماشاً في الربع الثاني أكبر منه في أول ثلاثة أشهر.

وأظهرت بيانات حديثة تحسن الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة ومؤشر مديري المشتريات، ويقول بانيتا إن هذا كان متوقعاً في ظل الانخفاض الكارثي للنشاط الاقتصادي والإجراءات الحكومية لدعم الاقتصاد. وتابع «لا توجد أسس كافية تمنحنا شعوراً بالرضا».

وقال مشيراً لبرنامج المشتريات الطارئ «البرنامج ناجح، ولا أرى أسبابا اقتصادية لتغيير قرارتنا أو تحركاتنا». وتابع أن النشاط الاقتصادي دون مستويات ما قبل الجائحة بكثير، ومن المستبعد أن يعود إليها قبل نهاية 2022.

إلى ذلك، أظهرت بيانات من البنك المركزي الأوروبي اليوم الاثنين، أن شركات منطقة اليورو واصلت الاستفادة من الائتمان المصرفي بوتيرة سريعة في يونيو حتى مع إعادة فتح الاقتصاد بعد ثلاثة أشهر من إغلاقه بسبب فيروس كورونا المستجد. ونما الإقراض للشركات غير المالية في منطقة اليورو بنسبة 7.1% على أساس سنوي في الشهر الماضي، في تباطؤ طفيف عن نسبة 7.3% المسجلة في مايو والتي كانت أكبر زيادة منذ أوائل عام 2009. وفي غضون ذلك استقر نمو إقراض الأسر عند 3% للشهر الثالث على التوالي.

الأردن.. ارتفاع الاستثمار الأجنبي 17 بالمئة فصلياً

ارتفع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الأردن في الربع الأول من العام الحالي إلى نحو 214.9 مليون دينار (3030.1 مليون دولار).

يأتي هذا الرقم مرتفعاً بنسبة 17.1% مقارنة مع مستواه في نفس الفترة من العام 2019، بحسب أرقام من البنك المركزي الأردني. وكان صافي الاستثمار المباشر 183.5 مليون دينار في 2019.

ويقول المحللون إن استمرار توتر الأوضاع السياسية في محيط المملكة يؤثر سلبا على حجم الاستثمارات الخاصة القادمة من الخليج والدول الأجنبية.

وتأثر الاقتصاد الأردني جراء جائحة كورونا، مع تقييد حركة الاقتصاد وإغلاق المطار، وإجراءات كانت أكثر حذراً من هذا الفيروس.